واشنطن تقصف ... (تتمة ص1)

واشنطن بل إلى حلفائها، واشنطن ليست معنية بكلّ مناحي الأزمة السورية بل بقتال الإرهاب فقط، وفي هذا الجواب أجوبة على أسئلة ومواقف أخرى، فهنا واشنطن ليست معنية بدعوة أردوغان لإسقاط النظام في سورية، ولا معنية بتأمين بديل عن «الجيش الحر» ولا هي معنية بأن يكون الجيش السوري أو الرئيس السوري يكسبان من الغارات على «داعش» و«النصرة» كما صرّح وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل.

جاء صراخ الرئيس التركي رجب أردوغان ووزير خارجية فرنسا لوران فابيوس للمطالبة بفعل شيء كي لا يدخل الجيش السوري إلى حلب، والمقصود بأيّ شيء هنا هو الإسراع باعتماد «النصرة» بعدما صارت سيطرتها على ريف إدلب وجبل الزاوية تسمح بالتعاون بينها وبين بقايا «الجيش الحر» عبر اجتماعات المجلس العسكري التابع لأنقرة، التي كانت تنتظر الضوء الأخضر الأميركي، فجاءت الغارات لتحمل الجواب الحاسم.

واشنطن معنية بالتفاوض مع الدولة السورية، والمعارضة التي تقبل هذا التفاوض تمنحها واشنطن الدعم لتحسين موقعها التفاوضي، هذا ما قاله قبل يومين وزير الخارجية الأميركي جون كيري، لكن واشنطن لن تقبل تعويم «النصرة»، هذا ما قالته الغارات، لأنّ واشنطن لن تقبل العودة إلى البدايات، التي ندّد بها نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في السلوك التركي والخليجي، بقوله، بوهم إسقاط الرئيس الأسد تمّ جلب الإرهابيين بالآلاف وتزويدهم بمئات ملايين الدولارات وآلاف أطنان السلاح والذخائر.

ترجمة لهذا التفاوض يصل المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا إلى دمشق غداً، والنقاش حول الحوار والتهدئة ومن هم شركاء الحوار والتهدئة، فهل المعنيّ «النصرة» مثلاً، أم مَن في جبهة حلب التي تحدث عنها دي ميستورا تحت عنوان تجميد الصراع، والسؤال الرئيسي الذي ينتظر المبعوث الدولي الذي امتاز عن سلفيه كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي، بالإشارات الواضحة لتفاهمه مع الرئيس السوري بشار الأسد حول أولوية الحرب على الإرهاب كنقطة انطلاق لتحديد شركاء الحوار من المعارضة، لكن السؤال الأبرز بانتظار دي ميستورا هو من هم من بين الذين تنهش لحمهم «داعش» و«النصرة» من مجموعات المعارضة، يبدون الاستعداد نفسه الذي تبديه الدولة وهي الأقوى، باعتبار الحرب على الإرهاب سبباً كافياً لتجميد المواجهة والبحث عن المصالحة مع كلّ مكوّن سوري يشاركها النظرة لهذا الخطر، فهل على مفكرة دي ميستورا، أسماء لجماعات وجهات مستعدة للمجاهرة بأنّ الخطر على سورية هو الإرهاب، وهذا يستدعي تعاون الدولة والمعارضة لتوحيد جهودهما في وجه هذا الخطر عبر حلّ سياسي توافقي بلا شروط مسبقة ينطلق من مؤسسات الدولة الدستورية وينتهي بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وفي دمشق سينتبه المبعوث الدولي أنّ على مفكرته نوعين من المعارضات فقط، نوع لا يزال يبحث عن كيفية تحييد «النصرة» من حسابات المواجهة ويسعى إلى التنسيق معها، أو تفادي غضبها، ونوع يرى حرب «النصرة» عليه سبباً لحربه عليها، ويرى سبب الأولوية الخطر الداهم على وجوده وليس على سورية، وفي حسابه نجمّد الصراع مع الدولة ونستفيد من الدعم الدولي للحرب على الإرهاب حتى نتفرّغ لمحاربة الدولة وجيشها. مثل هؤلاء هل يعقل أن يُطلب من الدولة السورية مهادنتهم، بمنحهم الفرص حتى يشتدّ عودهم ويقاتلونها؟

الشراكة والتهدئة عنوانان جيّدان للحوار، لكن بدايته أنّ التناقض بين الدولة والمعارضة باعتراف الفريقين يجب أن يكون متساوياً هو تناقض ممنوع حله بالاحتكام إلى السلاح، بل حصراً في صناديق الاقتراع، ليعود دي ميستورا من زيارة دمشق وعليه أن يبحث بفانوس ديوجين عن هذه المعارضة العاقلة، لأنّ مصطلح المعارضة المعتدلة بعد الكلام عن «النصرة» صار مهزلة.

في لبنان على إيقاع مواصلة الجيش عمليات المطاردة للمجموعات المسلحة التابعة لـ«داعش» و«النصرة» شمالاً والاستنفار جنوباً، بقي التمديد للمجلس النيابي ومفاعيله حاضرة سواء في مجلس الوزراء، أو في النقاش حول قانون الانتخاب الذي تعهّد النواب بإنجازه على كعب التمديد، فيما بدا أنّ رئيس المجلس النيابي قد أعدّ ورشة اتصالات وتحضيرات ربما تجعل القانون المختلط بالجمع بين نصف النواب المنتخبين على مستوى المحافظات وفقاً للنظام النسبي، ونصف آخر ينتخب على مستوى الأقضية وفقاً للنظام الأكثري، يحظى بالغالبية اللازمة مع تسرّب كلام عن دعم كلّ من الرئيس فؤاد السنيورة والنائب وليد جنبلاط؟

وكان قانون التمديد الموضوع الأبرز على طاولة مجلس الوزراء أمس، وقد أخذ حيزاً من النقاشات بين مؤيدي التمديد ورافضيه، تخللتها مداخلات لعدد من الوزراء خصوصاً وزراء التيار الوطني الحر والكتائب الذين كرروا موقفهم الرافض للقانون ورفضوا إلى جانب الوزراء الثلاثة المحسوبين على الرئيس ميشال سليمان توقيعه، وأشار وزير الخارجية جبران باسيل خلال الجلسة بحسب ما علمت «البناء» أنه لو كان هناك رئيس للجمهورية لكان بإمكانه إعادة القانون إلى المجلس النيابي». وانتهى النقاش بتوقيع رئيس الحكومة تمام سلام وعشرة وزراء فقط بسبب غياب الوزيرين وائل أبوفاعور وأشرف ريفي بداعي السفر.

تجدد السجال بين زعيتر وباسيل

ولم يكن هذا الموضوع السجالي الوحيد في الجلسة التي استمرت حوالى سبع ساعات، إذ علمت «البناء» من مصادر وزارية أن السجال الذي حصل في الجلسة السابقة بين وزير الأشغال العامّة والنقل غازي زعيتر والوزير باسيل، تكرر أمس لدى طلب الأول أن يجيز له مجلس الوزراء تلزيم تعبيد الطرق للتحضير من أجل المناقصات، لأن الموازنة المخصّصة لوزارة الأشغال لم تكف لتلبية طلبات تعبيد الطرق وتأهيلها في كل لبنان. وأشارت المصادر إلى «أن معارضة وزراء حزب الكتائب والوطني الحر وتيار المستقبل أدت إلى عدم إقرار الطلب».

كذلك أرجأ المجلس البحث في موضوع المناقصة العالمية لإدارة شبكتي الخليوي وفي عقود النفط ومحطات الكهرباء ودفتر الشروط.

أما في شأن العسكريين المخطوفين، فأفادت مصادر وزارية «البناء» أن «سلام أكد خلال الجلسة أن الملف معقد وأن الكلام عن أن الموفد القطري حمل اقتراحات من جبهة النصرة إلى الحكومة ليس صحيحاً، فالموفد القطري لم يأت». في حين أشارت مصادر أخرى إلى «أن الملف لا يزال بين الأخذ والرد وأن مجلس الوزراء قرر أن يناقش اقتراحات الجبهة وإمكان الاستجابة لها».

بري يعوّم القانون المختلط والسنيورة وجنبلاط يؤيدان

من جهته، لم يعول رئيس المجلس النيابي نبيه بري على توقيع الحكومة قانون التمديد ليصبح نافذاً إذ كرر أمام زواره أمس أن قانون التمديد بصفته معجلاً مكرراً، يصبح نافذاً بعد خمسة أيام من تاريخ إيداعه رئاسة الحكومة من دون حاجة لتوقيعه من الوزراء.

وفي المقابل، أكد بري أنه سيترأس اجتماع لجنة قانون الانتخاب في السابع عشر من الجاري وعلى جدول أعمالها اقتراح القانون المختلط مناصفة بين النسبية والأكثرية والذي كانت كتلته قدمته في وقت سابق إلى المجلس النيابي، مشيراً إلى أن رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط يميل إلى تأييده. وجدد بري قوله إنه سيحدد مهلة شهر للجنة لإنجاز عملها «وإذا لم تتفق على القانون نذهب إلى الهيئة العامة بكل المشاريع المطروحة». وأكد بري رفضه المشروع الأرثوذكسي، مشدداً على أن الأولوية بعد التمديد هي لانتخاب رئيس الجمهورية وإقرار قانون جديد للانتخابات. ورأى أنه «لا بد من اتفاق على قانون انتخاب ثابت من أجل الإصلاح. وإذا لم نتفق، فما يبقى هو قانون الستين»، مشدداً على «أن المعيار في هذا الموضوع هو اتفاق الطائف أي النسبية في المحافظة والأكثرية في القضاء مع تحديد الكوتا النسائية». وإذ شدد على أن التشريع سيستمر، أشار إلى أن المصلحة العليا للدولة هي التي أملت عليه السير بالتمديد «وإذا كان أبغض الحلال في الإسلام هو الطلاق ففي الديمقراطية هو التمديد»، موضحاً أن «الديمقراطية هي أن يحكم الشعب نفسه لا أن تقتله».

وأشارت مصادر نيابية مشاركة في اللجنة لـ«البناء» إلى «أن لا جديد سيتغير على صعيد الاجتماعات»، مشيرة إلى «أن تعذر التوافق المتوقع سيؤدي إلى الذهاب إلى الجلسة العامة والتصويت على القوانين المحالة»، مؤكدة في الوقت عينه «أن الجلسة لن تعقد قبل انتخاب رئيس الجمهورية».

وفيما أكد تيار المستقبل «أن الأولوية عنده هي انتخاب رئيس للجمهورية، «ولا يجوز إقرار أي قانون انتخابي قبل انجاز هذا الاستحقاق، بحسب ما قال النائب عمار حوري لـ«البناء»، نقل زوار رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة عنه قوله: «إن تيار المستقبل ليس لديه أي مشكلة في اقتراح القانون المختلط المقدم من بري».

وفي المقابل، أكدت مصادر نيابية في تكتل التغيير والإصلاح لـ«البناء» «أن لا شيء في الأفق يوحي بإمكانية التوافق على قانون انتخاب»، مشيرة إلى أن ما أضيف إلى محضر الجلسة النيابية أول من أمس «يؤكد أن قانون الانتخاب ربما يبصر النور بعد عمر طويل».

وأشارت المصادر إلى «أن نواب 14 آذار أعلنوا عقب التمديد الأول أنهم سينامون على درج المجلس لإنتاج قانون انتخابي، إلا أننا لم نر شيئاً»، معتبرة «أن الطبقة السياسية منذ اتفاق الطائف حتى اليوم تتحمل مسؤولية عدم إقرار قانون الانتخاب». وشددت على «أن تكتل التغيير والإصلاح لا يعوّل على عمل هذه اللجنة على رغم مشاركة النائبين آلان عون وإميل رحمة فيها، لأن الأكثرية في يد الفريق الآخر، وأي قانون انتخابي لا يراعي مصالح الرئيس سعد الحريري والنائب جنبلاط لا يمكن أن يبصر النور».

وإذا أشارت أوساط التيار الوطني الحر لـ«البناء» إلى «أن لا انتخابات رئاسية في المدى المنظور»، أكدت «أن رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون مستمر في ترشحه إلى النهاية ولن يتراجع».

في غضون ذلك توجه النائب جنبلاط إلى موسكو أمس، واستهل لقاءاته مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الدوما الروسي ألكسي بوشكوف، في حضور نجله تيمور ووزير الصحة العامة وائل أبو فاعور والقيادي في الحزب التقدمي الاشتراكي الدكتور حليم أبو فخر الدين.

وتخلل اللقاء مناقشة للتطورات السياسية الراهنة في لبنان والشرق الأوسط.

أمنياً، استمرت الاعتداءات الإرهابية على الجيش الذي واصل بدوره ملاحقة الخلايا الإرهابية النائمة وتوقيف عناصرها. ففي بلدة عرسال أقدم مسلحان مجهولان على إطلاق النار على معاون في الجيش وأصابوه بجروح متوسطة للمعالجة، فيما صد الجيش محاولة تسلل للمسلحين من جرود عرسال إلى البلدة.

هل تقبل سورية ... (تتمة ص1)

لبنان في التفاوض مع «النصرة» و«داعش» يحتاج سورية لأنه يجابَه بطلبات تتصل بموقوفين لدى الدولة السورية، وفي حاجته إلى الضغط العسكري التفاوضي، أو التخطيط العسكري للحسم، لا بدّ من سورية.

لبنان بحكومته ورئيسها ووزيري الدفاع والداخلية فيها المعنيون بالتواصل لأيّ من الفرضيات التي يفرضها القلمون، يتهرّبون من استحقاق التحدث مع سورية، بل يستخدم بعض الحكومة لسانه الطويل في التحدث عن الدولة السورية بلغة ميليشياوية لا تمتّ إلى منطق الدولة بصلة، وسيكون السؤال مع نهاية الوقت الضائع، وبلوغ لحظة القرارات الحاسمة، نحو التفاوض أو المواجهة، أو الجمع الضروري بينهما، من سيتحدث مع سورية؟

هل يقبل مدير عام الأمن العام اللواء عباس إبراهيم المكلف بملف المخطوفين فتح قناة أمنية مع سورية على عاتقه، أم ينتظر تفويضاً حكومياً علنياً تترجمه شراكة الوزراء المعنيين على الأقل، وهل تقبل الحكومة السورية القناة الأمنية التي فرضت قبولها في الماضي خصوصية مخطوفي أعزاز الذين حمل حزب الله الحليف الأقرب لسورية بشراكة الدم عبء حلها بعدما سحبت الدولة اللبنانية يدها، بينما عندما اتصل الأمر بدول غربية كبرى رفضت سورية القناة الأمنية وأصرّت على التعامل السياسي، لا بل إنها رفضت شكلاً سياسياً ملتبساً كمثل إقامة سفير دولة أوروبية في أحد الفنادق بدلاً من سفارته، بعدما قبلت هذه الدولة الأوروبية العودة إلى القناة الديبلوماسية، فلماذا تقبل سورية من حكومة لبنانية تدير لها ظهرها وترميها بالشوك وتتصرف بعنجهية لا تشبه طبيعة العلاقات التي قامت ويجب أن تقوم بين بلدين جارين وتوأمين مثل سورية ولبنان، ما لم تقبله من دول غربية وغربية وكبرى وتبدي اهتماماً بتصحيح العلاقات؟

وزير العدل اللبناني يصف «جبهة النصرة» بالثوار، ووزير الداخلية يكيل كلاماً من العيار الثقيل للدولة السورية، وغيرهما في الحكومة لا يقلّ إساءة لسورية عنهما، فلماذا لا تنتظر سورية حتى يتصرّف المسؤولون اللبنانيون بمسؤولية، ولماذا عليها أن تفرج عن عشرات بل ومئات الموقوفين لديها من الإرهابيين نساء أو رجالاً فقط لأنّ الحكومة اللبنانية تريد ذلك، ولماذا لا تعرض الحكومة اللبنانية التي لا تريد التحدث علناً ورسمياً وبالاحترام اللازم مع الحكومة السورية، أنها قادرة على الطلب ممّن تمتدحهم وتتحدث معهم ويحرّضونها على سورية من السعودية ودول الخليج إلى الحكومات الغربية أو ربما مصر، لمقايضة من لديها من موقوفين يهمّ أمرهم المجموعات المسلحة لمواصلة التفاوض حول العسكريين المخطوفين، وتطلب من التحالف الدولي مؤازرتها في جرود عرسال لتأمين الضغط العسكري على جماعة «داعش» و«النصرة» إذا رأت ذلك مفيداً أو ضرورياً في توقيت مناسب؟

أوباما يطلب مساعدة خامنئي في محاربة «داعش»

كشفت مجلة «وول ستريت» الأميركية عن رسالة وجهها الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى مرشد الثورة الإيرانية السيد علي خامنئي، لطلب مساعدة إيران في محاربة «داعش» في سورية والعراق، و«إسرائيل» توفد وزير الشؤون الإستراتيجية لديها إلى فرنسا على خلفية الخبر.

وأفاد مصدر في طهران عن تداول وسائل الإعلام الإيرانية الخبر نقلاً عن المجلة المذكورة، من دون أي تأكيد أو نفي. بينما ذكرت القناة «السابعة» للعدو أن رسالة أوباما لم تكن بعلم «إسرائيل»، وأن ذلك مؤشّرٌ على صفقة سيئة بين واشنطن وطهران حول الملف النووي، وفق تعبيرها، وأضافت إن الأمر هو السبب في سفَر وزير الشؤون الاستراتيجية «الإسرائيلي» يوفال شتاينتس إلى باريس مساء أمس.

إجراءات مشددة ... (تتمة ص1)

وقالت مصادر، إن الاحتلال نشر قوات إضافية قوامها 1300 عنصر في شوارع مختلفة من القدس ومحاور المواجهات مع الفلسطينيين في الأحياء العربية.

وأضافت إن جيش العدو اعتقل ما لا يقل عن 188 فلسطينياً خلال أقل من أسبوعين، منهم 71 قاصراً، واعتقل منذ الليلة قبل الماضية وحتى فجر أمس 31 فلسطينياً بالإضافة إلى منفذ عملية الدهس في الخليل.

أما عن الوضع في المسجد الأقصى – الذي شهد أمس مواجهات بين شعبنا الفلسطيني وقوات الاحتلال التي اقتحمت المسجد وسمحت لمتطرفين يهود باقتحام باحاته.

وجاءت هذه التعزيزات الأمنية بعد مقتل ضابط من حرس الحدود وإصابة 13 «إسرائيلياً» في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة في هجوم تبنته حركة المقاومة الإسلامية (حماس). وقد استشهد منفذ العملية إبراهيم عكاري بعد الحادث إثر استهدافه من قبل شرطة العدو بالرصاص.

وعقب هذه العملية أصيب ثلاثة جنود «إسرائيليين» بجروح مختلفة في عملية دهس قرب مخيم العروب بالخليل في الضفة الغربية المحتلة.

وفي السياق، أكدت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أن الضفة المحتلة هي المخزون الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية ومركز الصراع مع المحتل.

وأفاد المركز الفلسطيني للإعلام أن المتحدث باسم حماس فوزي برهوم قال في تصريح عبر صفحته «فايسبوك»، «كل أساليب القمع والترهيب لن تثني الشعب الفلسطيني عن مقاومة الاحتلال مهما كلف ذلك من ثمن ومهما بلغت التضحيات».

ودعا برهوم للمزيد من هذه العمليات النوعية، والتي تشكل رادعاً قوياً لجنود الاحتلال والمستوطنين ورافعة للمشروع الجهادي المقاوم في كل أنحاء فلسطين.

وبارك المتحدث باسم حركة حماس عملية الخليل النوعية والبطولية، التي أسفرت عن دهس 3 جنود صهاينة مساء أول من أمس.

اعتصام رفح

على صعيد آخر، اعتصم عشرات الأطباء والمرضى الفلسطينيين، أمس الخميس، أمام معبر رفح الحدودي مع مصر، مطالبين السلطات المصرية بإعادة فتح هذا الممر الوحيد أمام سكان قطاع غزة على العالم.

وجاء هذا الاعتصام تلبية لدعوة من وزارة الصحة في غزة، حيث رفع المشاركون يافطات كتب على إحداها «الحصار يهدد مرضى السرطان»، بينما كتب على أخرى «افتحوا المعبر».

وطالب أشرف القدرة المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة في مؤتمر عقده خلال الاعتصام «بفتح المعبر من أجل دخول الاحتياجات الطبية والإنسانية والسماح بسفر المرضى من المعبر للتوجه إلى المستشفيات التخصصية في مصر والعالم العربي». كما طالب مصر أيضاً «بالسماح بدخول الوفود الطبية التي تساهم في التخفيف من معاناة المرضى في غزة».

وأغلقت السلطات المصرية معبر رفح أواخر الشهر الماضي حتى إشعار آخر. وجاء هذا القرار بعيد إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حالة الطوارئ لثلاثة أشهر وحظر التجول في قسم من شمال ووسط شبه جزيرة سيناء وضمن شعاع يشمل معبر رفح، وذلك اثر مقتل 30 جندياً في هجوم انتحاري (لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الصفحة 12).

كارثة «كيماوية» ... (تتمة ص1)

وأضافت: «أن في هذه الأيام تحديداً التي يكثر فيها الحديث فيها عن الحرب الإقليمية وعن سقوط مئات بل آلاف الصواريخ على «إسرائيل»، تبدو «إسرائيل» نائمة بالسماح بتعريض عشرات الآلاف من سكان الشمال لهذا الخطر».

وحذرت تحقيقات سابقة، في الشأن ذاته، من أن تسرب 2400 طن من الأمونيا والتي تشكل ثلث محتويات الخزان سيؤدي إلى مقتل 17 ألف شخص وتسمم 77 ألف شخص.

أنقرة: ندعم العراق في حربه ضد التنظيم الإرهابي

أكد وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو لنظيره العراقي إبراهيم الجعفري أن تركيا تقف اليوم إلى جانب العراق في مواجهة الإرهاب وستواصل دعمه في حربه ضد تنظيم «الدولة الإسلامية».

وذكرت وزارة الخارجية العراقية في بيان أمس أن الجعفري، الذي وصل إلى أنقرة أول من أمس، بحث مع تشاووش أوغلو الكثير من الملفات والتطورات الحاصلة في الوضع السياسي في العراق. وأضاف البيان أن الجعفري أعرب عن أمله: «أن تستمر تركيا في دعم العراق أمنياً، وتواصل استثمارها في العراق»، مؤكداً «أن وقوف العراق وتركيا جنباً إلى جنب سيعزز من مكانة الدولتين في المنطقة والعالم».

من جهة أخرى، أكد النائب عن التحالف الوطني العراقي موفق الربيعي أمس، أن تنظيم «الدولة الإسلامية» منتج طائفي وليس سنّياً أو تركياً أو سعودياً.

وقال الربيعي، وهو مستشار الأمن القومي السابق في العراق، في تصريح نقله مكتبه الإعلامي إن أصل العنف في العراق سياسي ويجب حله سياسياً وليس عسكرياً، وأضاف أن الأميركيين كانوا قوات احتلال وهم المسؤولون لغاية 2009 عن كل شيء في العراق.

وأشار الربيعي الى أن تفجير المراقد الدينية في سامراء في عام 2006 كان السبب الرئيس في إشعال الحرب الطائفية، لكن وجود مصالحة وطنية حقيقية جعل هذه الحرب الأقصر في تاريخ الحروب الأهلية. وتابع «أن التنسيق بين الأجهزة الأمنية واجب في ظل غياب الثقة مشيراً إلى وجود خلل أمني في القوات على رغم وجود عناصر قوة».

ورأى الربيعي، أنه «لو تم تسليح جيشنا في شكل جيد لما حصل أي خرق أمني»، مبيناً أن كل الدول الإقليمية من دون استثناء أرادت أن تكون لها حصة في العراق.

الأمم المتحدة ... (تتمة ص1)

وفي شأن متصل، استعاد الجيش السوري أمس السيطرة بالكامل على حقل الشاعر للغاز والتلال المحيطة به في ريف حمص الشرقي بعد اشتباكات عنيفة مع تنظيم «داعش».

وشنت وحدات الجيش السوري والقوات الرديفة هجوماً على الحقل من ثلاثة محاور، أسفر عن تطويق عناصر التنظيم وقطع خطوط الإمداد الواصلة إلى المنطقة الشرقية في دير الزور، والمنطقة الشمالية في الرقة، فباتت آبار المهر، وجحار، وبرج السيرياتل، والتل الغربي، وتل الراجمة، في قبضة الجيش.

واستطاع الجيش خلال الهجوم قتل العشرات وأحرق ثلاث دبابات استولى عليها التنظيم، فيما ضرب سلاح الجو الإمدادات القادمة من المنطقة الشرقية، لمنع مؤازرة المجموعات المحاصرة في قلب منطقة الحقل.

كما استهدف الجيش تحركات المسلحين وتحصيناتهم في حوش الطالب والغنطو في تلبيسة وغرب قرية الزارة في الرستن وأم صهريج وما بين قريتي سلام غربي وعرشونة بريف حمص الشرقي.

وفي ريف ادلب قالت وكالة «سانا» الرسمية السورية نقلاً عن مصدر عسكري «إن وحدات من الجيش قضت على أعداد من الإرهابيين في معرة النعمان ونحليا وفيلون وسراقب والرامي وكورين ومرديخ ومزارع بكفلون والترعة وأرملا وأبو الظهور بريف إدلب».

وأضافت: «إن وحدات أخرى دمرت أوكاراً ومستودعات أسلحة وذخيرة لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي في وادي صخرين وجبل الزاوية بريف إدلب وقضت على نحو 15 إرهابياً وأصابت العشرات بعضهم يحملون جنسيات عربية ودمرت سبع عربات بيك أب مزودة برشاشات ثقيلة وعربة محملة بصناديق ذخيرة».

وفي اللاذقية، داهمت وحدة من الجيش السوري منزلاً كانت تتحصن فيه مجموعة مسلحة في حي الرمل، وقد أسفر الاشتباك عن مقتل مسلح وإلقاء القبض على ثلاثة آخرين ومصادرة عدد من الأسلحة والذخائر.

إلى ذلك، أعلنت الأمم المتحدة أن أعمال تدمير آخر منشآت إنتاج الأسلحة الكيماوية السورية ستبدأ هذا الشهر على أن تنتهي في العام المقبل.

ونقل رئيس مجلس الأمن الدولي، السفير الاسترالي غاري كوينلان عن رئيسة بعثة الأمم المتحدة المكلفة التخلص من الترسانة الكيماوية السورية سيغريد كاغ قولها إن «التحضيرات للبدء بتدمير 12 وحدة إنتاجية باقية، سبع مستودعات وخمسة أنفاق تحت الأرض، سوف تفكك في وقت لاحق هذا الشهر، وسيتم الانتهاء من العمل قبل صيف عام 2015».

وأضاف أنّ هناك وحدة أخرى ستدمر أيضاً.

من ناحيته، أعلن السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري للصحافيين أن عملية التدمير سوف تبدأ في الأسبوع الأول من هذا الشهر.

شركة «ميداس العقارية ش.م.ل»

رأسمالها / 100.000.000 / ل.ل. محرر بكامله

مركزها الرئيسي - المدور - الكرنتينا - بيروت

سجل تجاري بيروت رقم 6655

دعوة لحضور جمعية عمومية عادية سنوية

ستعقد لشركة «ميداس العقارية ش.م.ل.»

يتشرف مجلس إدارة شركة ميداس العقارية ش.م.ل. الذي انعقد بتاريخ 2014/11/6، بدعوة حضرات السادة المساهمين إلى حضور جمعية عمومية عادية سنوية للشركة، ستعقد في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في 2014/11/26 في مركز الشركة في بيروت - المدور - الكرنتينا، وذلك للتداول في جدول الأعمال التالي:

1) الاستماع إلى تقريري مجلس الإدارة العام والخاص حول حسابات وأعمال الشركة للسنة المالية 2013.
2) الاستماع إلى تقريري مفوضي المراقبة حول حسابات وأعمال الشركة للسنة المالية 2013.
3) الاطلاع ودراسة الميزانية العمومية والحسابات الموقوفة بتاريخ 2013/12/31 واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
4) إبراء ذمة رئيسة وأعضاء مجلس الإدارة عن إدارتهم للشركة للسنة المالية 2013.
5) منح المصادقات والتراخيص المنصوص عنها في المادتين 158 و159 من قانون التجارة.
6) مخصصات رئيسة وأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية 2014.
7) تعيين مفوض مراقبة أساسي للعام 2014 وتحديد بدل أتعابه.
8) التباحث في موضوع عقاري الشركة رقم 46 منطقة برج حمود العقارية و781 منطقة ذوق مصبح العقارية.
9) تسديد جزء من حساب المساهمين الدائن في الشركة.
10) أمور أخرى مختلفة.

بيروت في 2014/11/6
شركة ميداس العقارية ش.م.ل.
مجلس الإدارة
رئيسة مجلس الإدارة - المديرة العامة
مي حكمت طنوس

دور ينتظر ... (تتمة ص1)

في ظل هذين الاجماعين، يتلاقى الجزائريون على أنّ ما شهدوه من صراع دموي في بلادهم لم يكن البتة صراعاً طائفياً حيث أن الغالبية الساحقة من الجزائريين مسلمة، ولم يكن مذهبياً حيث غالبية الغالبية تنتمي إلى المذهب المالكي، كما أن ما سعى ويسعى أعداء الجزائر إلى تغذيته كصراع عنصري بين عرب وأمازيغ يسقط أمام وعي وطني وثقافة عربية إسلامية، بل إن أبرز «العروبيين في الجزائر من أصول وقبائل أمازيغية» كما إن «الشاوية» وهي أكبر تلك القبائل كانت على الدوام حصناً للوطنية الجزائرية وللعروبة والعربية معاً.

ويؤكد بعض هؤلاء العروبيين – كالمؤرخ البارز الدكتور عثمان سعدي المنتمي إلى أكبر القبائل الأمازيغية في العالم– أن الأمازيغ هم «نتاج هجرات عربية من الجزيرة العربية، وأن أصول لغتهم كنعانية، وأن استقبالهم السريع للدعوة الإسلامية ما هو إلا تأكيد على هذه الحقيقة، وأن أبطالهم في التاريخ الغابر ما قبل الميلاد هم أبطال مقاومة للهيمنة الرومانية على ما كان يسمى ببلاد «النوميديا» «وموريطانيا».

وفي ظل هذين الاجماعين، تبقى قضية فلسطين عموماً، وقضية القدس والأقصى المبارك خصوصاً، هي الجامع الأسطع للجزائريين على اختلاف مشاربهم، معتزين بدور أجدادهم في تحرير القدس تحت لواء صلاح الدين، وبدور قادتهم المعاصرين من المجاهد عبد القادر الجزائري، إلى الشيخين الجليلين عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، إلى أول رئيس لبلادهم بعد الاستقلال الزعيم الراحل أحمد بن بله، ثم إلى الرئيس العقيد هواري بومدين الذي تجاوز بعد الخامس من حزيران 1967 خلافاً معروفاً مع الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وذهب إلى موسكو معلناً استعداد بلاده لكي تسدد ثمن كل سلاح تحتاجه القاهرة لإزالة آثار الهزيمة والعدوان.

ويقول المؤرخ العروبي البارز د. مصطفى نويصر إنه اكتشف نصاً قديماً لبومدين يقول، إن «فلسطين هي كالاسمنت المسلح للأمة إذا تمسكنا بها، وإذا تخلينا عنها تصبح قنبلة تنفجر فينا جميعاً».

فلسطين حاضرة دوماً في وجدان الجزائريين ومبادراتهم، وآخرها دور الوطنيين الجزائريين البارز في إنجاح تجربة «أسطول الحرية لكسر الحصار على غزة»، والعديد من قوافل كسر الحصار المتواصلة حتى الساعة، وهي المعيار الذي يستخدمه الجزائريون في الحكم على العديد من الأحداث والفتن والمحن التي يمر بها وطننا العربي، وعالمنا الإسلامي، لذلك يدرك الجزائريون مثلاً خطورة ما يجري في سورية وليبيا ومصر والعراق، ليس فقط بسبب تجربتهم المريرة مع الاحتراب الأهلي وعنف المتطرفين فحسب، بل أيضاً لأنهم يرون كذلك أن الصهاينة وحلفاءهم «الأقربين» والأبعدين إنما كانوا يستهدفون فلسطين حين احتلوا العراق وسعوا إلى تقسيمه، وحين استدعوا الناتو لتدمير ليبيا وتحويلها إلى منصة لتصدير العنف والاحتراب إلى عموم المنطقة، وحين أوجدوا في مصر أوضاعاً شاذة ودموية لشل قدرات جيشها وإرهاق مشروعها الوطني والقومي، وحين غذوا وما يزالون حرباً في سورية وعليها كان للجزائر منها، منذ بداية الأحداث فيها قبل ما يقارب السنوات الأربع، الموقف المتميّز الرافض لعزل دمشق بكل ما تمثله للأمة، بل والمجاهرة باستمرار العلاقات مع سورية على رغم كل ما واجهته من ضغوط وتهديدات وإغراءات بات يعرفها الجميع، وما زال البعض متخوفاً حتى الآن من أن تدفع الجزائر ثمناً لمواقفها، على رغم ثقة كل العالمين بأوضاع الجزائر أن وعي أبناء ثورة المليون ونصف المليون شهيد أقوى من كل هذه المخاوف.

لذلك لم يكن غريباً أن يلمس زائر الجزائر إصرار العديد من شخصياتها وقواها السياسية على ضرورة أن يستعيد بلدهم الدور المأمول منه عربياً وعالمياً وإسلامياً، لأنه في استعادة هذا الدور ما هو أكثر من واجب قومي وإسلامي وتحرري، فيه أيضاً تحصين للجزائر نفسها في مواجهة العواصف والزلازل المحيطة بها.

ويلخص الكثير من الجزائريين هذا الدور بأمرين أولهما دعم كل جهد مقاوم للمشروع الصهيوني، وثانيهما إطلاق مبادرات لمحاصرة الفتن والأزمات التي تعصف بالعديد من أقطار الأمة، حيث يعتقد كثيرون أن تفاهماً جزائرياً – مصرياً يستطيع أن يشكل نواة عربية وإسلامية تلعب دوراً في إيجاد حلول للعنف الدائر في ليبيا، وللأزمة المتفجرة والآيلة إلى المزيد من التعقيد في سورية.

وما زلت أذكر قولاً لمجاهد جزائري كبير، كان قائداً للولاية الرابعة في جبهة التحرير الجزائرية وقد أمضى بسبب مبدئيته وصراحته سنوات عدة في السجون، هو الرائد السي لخضر بورقعة في لقاء مع وفد من معارضة الخارج السورية جاء إلى الجزائر يدعو لتدخل عسكري أجنبي في سورية باسم «الثورة». يومها قال بورقعة: «كل الثورات التي أعرفها، بما فيها الثورة الجزائرية، قامت لإخراج الأجنبي من بلادها، وهذه هي المرة الأولى التي اسمع بها عن ثورة تطالب بإدخال الأجنبي إلى بلادها». وقال: «لقد احترمنا لسنوات عشر في الجزائر، لكن أحداً من الجزائريين لم يحاول الاستقواء بأجنبي على جزائري آخر».

وفي مقابلة تلفزيونية قبل أيام مع هذا المجاهد حول ذكرياته في الثورة الجزائرية قال بورقعة: «كيف نحتفل بأعياد ثورتنا، وغرناطة الشرق (يعني سورية) تحترق... لقد بكينا غرناطة الأندلسية كثيراً، فلا تدعونا نبكي غرناطة الشرق أكثر».

مشاهد قد تبدو متناثرة، لكنها في عمقها ذات مغزى واحد، ومعنى واحد، وهي أن ما يصيب أي جزء من أمتنا يصيبها كلها. إنه الانتماء القومي العربي الذي لمسته كذلك في لقاءاتي العديدة مع شباب الجزائر، وقد جاء بعضهم من مدن وقرى تبعد مئات الكيلومترات عن العاصمة ليشاركوا في لقاء نظمه مشاركات ومشاركين جزائريون في مخيمات الشباب القومي العربي، ومنتديات التواصل الشبابي العربي.

بل مشاهد تؤكد عمق الالتزام بالوحدة الوطنية داخل كل قطر، وهي «الوحدة» التي اعتبرها مناضلو «حركة البناء الوطني الجزائرية» أساساً لوحدة الأمة، كما جاء في عنوان ملتقاهم الفكري الثاني الذي عقدوه على نهج الشيخين المؤسسين محفوظ نحناح، الشيخ الأجرأ في مواجهة موجات العنف التي عصفت بالجزائر في العقد الأخير من القرن الماضي، ورفيقه الشيخ محمد بوسليماني الذي اغتالته أيدي الغدر والتطرف لأنه كان يدعو إلى الحوار ونبذ العنف الأهلي أيّاً كانت مبرراته.

في الجزائر حذر محسوب ومفهوم على مستوى القيادة، لكن، بين الجزائريين إصرار متنام على ضرورة أن تستعيد الجزائر دورها المأمول منها عربياً وإسلامياً وأفريقياً وعالمياً، والكل يذكر كيف أوقفت الجزائر عام 2005 في القمة العربية مشروعاً أميركياً محمولاً من عدة حكومات عربية لاتخاذ قرار عربي للتطبيع مع الكيان الصه